

## الحركة - عبد المجيد الحمداوي

قال الأخ محند العنصر أن اعتماد مجلس الأمن لنظام الحكم الذاتي في الأقاليم الجنوبية قرار حكيم يتماشى مع اختيارات المغرب ملكا وشعبا، واعتبره أرضية صائبة وقع عليها إجماع وطني للتفاوض مع الأطراف المعنية، إذ أن حزب الحركة الشعبية سبق وأن أدلى عن رأيه في الموضوع في المشاورات التي قادها جلالة الملك مع الأحزاب السياسية.

وأضاف الأخ محند العنصر الأمين العام للحركة الشعبية في البرنامج الحواري الذي يعده الزميل مصطفى العلوي، بثته القناة الأولى أول أمس، أن الجزائر المتحكم في قبضة البوليساريو وحده يملك قرار تسوية قضية الصحراء وفض النزاع المفتعل.

وفي السياق ذاته، قال الأخ العنصر أن الحركة الشعبية لها روابط صداقة مع عدد من الأحزاب السياسية الجزائرية، منها من يؤيد المقترح المغربي ومقتنعة أن المشكل مطروح على مستوى الحكام. وذكر أن الاجتماع الأخير الذي انعقد بطنجة جمع بعض الأحزاب المغربية، كان على منظميه توجيه الدعوة إلى جميع الأحزاب الوطنية المنتمية للقطر المغربي بدل اقتصارها على البعض للتداول في القضايا المرتبطة بالمنطقة، وأضاف أن الحركة الشعبية - بصفتها عضوة مؤسسة للأحزاب الليبرالية بالمغرب العربي والتي ستعقد اجتماعها منتصف شهر يونيو القادم بطرابلس - لها من اقتراحات وتصورات لإغناء الحوار والتشاور حول بناء المغرب العربي.

وفي موضوع آخر يتعلق بخروج الحركة الشعبية إلى المعارضة، أوضح الأخ العنصر أن هذا الاختيار جاء بعد قطع مراحل متعددة، مشيرا أن الحركة الشعبية سبق وأن شاركت في حكومة السيد إدريس جطو بحقائب لا تعكس وزن الحزب في المشهد السياسي، وقرر أن لا يتكرر نفس السيناريو في تشكيلة الحكومة الحالية، خاصة بعد اندماج ثلاث مكونات في حزب واحد. وخلافا لما يقع في التحالفات الحزبية فقد توحدت المكونات الثلاث قبل خوض الانتخابات التشريعية، وطالب الحزب في حينه بضرورة إعادة النظر في نمط الاقتراع الذي لا يساهم سوى في بلقنة المشهد السياسي ولا يفرز أغلبية مريحة للتفاوض حول تشكيلة الحكومة. كما أوضح أن احترام جلالة الملك للمنهجية الديمقراطية بتعيين الوزير الأول من الحزب الذي احتل المرتبة الأولى في الانتخابات التشريعية، شكل لبنة أساسية لانطلاقة المفاوضات مع الأحزاب كشركاء في الأغلبية الحكومية، لكن الوزير الأول المعين لم يأخذ بعين الاعتبار موقع الحركة الشعبية في الترتيب الانتخابي، وفاجأه باقتراح أسماء وحقائب رفضت في اجتماع للمكتب السياسي للحركة الشعبية، وانقطع خط المفاوضات إلى حين الإعلان عن تشكيلة الحكومة دون مراعاة اقتراحات الحزب الذي اشترط في مشاركته منحه المرتبة الثانية في الهيكلة الحكومية حسب موقعه في المشهد السياسي. ونفى الأخ العنصر أن يكون الانتماء الأمازيغي للحزب سببا في إبعاده من الحكومة ولا يرغب في استثمار هذه القضية الوطنية سياسيا، مؤكدا على أن المغرب ينتمي إلى الحضارة العربية والإفريقية وأن المغاربة لهم انتماءات متنوعة ولا يمكن فصل المكون الأمازيغي عن الهوية المغربية. وحمل الأخ العنصر الوزير الأول مسؤولية ما صرح به لوسائل الإعلام والذي قال فيه أن الحركة الشعبية كانت تتفاوض خارج النطاق المعمول به ونفى ما ذكره الوزير الأول أن يكون الحزب قد سبق له أن تفاوض مع جهات عليا.

ورحب الأخ الأمين العام بكل المبادرات التي لها رغبة في إعادة هيكلة المشهد السياسي من أجل تكوين أقطاب سياسية واضحة تتكون من قوى يسارية ومحافظة ويمينية ليبرالية إجتماعية، واعتبر خطوة فؤاد علي الهمة بتجميعه للأحزاب الصغرى في فريق موحد مبادرة وضعت إلى حد ما حدا لظاهرة النواب الرحل. وفي محاور أخرى مختلفة تستأثر باهتمام الرأي العام الوطني، عبر الأخ العنصر عن أسفه لما وقع في الدار البيضاء على إثر الحريق الذي عرفه معمل بليساسفة والذي أودى بحياة عشرات الضحايا وحذر في هذا الصدد من خطورة غياب المراقبة المستمرة، وتقاعس المسؤولين في القيام بواجبهم، كما تطرق إلى ضرورة تقوية اختصاصات الجهة لتحقيق تنمية شاملة ومستدامة المناطق النائية للإمكانيات للرفع من مستوى النمو الاقتصادي والاجتماعي، كما أعرب عن دور الأحزاب السياسية إلى جانب الفاعلين الاجتماعيين في تحسين الوضعية المعيشية للمواطنين، إلى أهمية فصل العمل الحزبي عن العمل النقابي، كما تناول إستراتيجية الحركة الشعبية في هيكلة تنظيماته وشروعه في عملية توزيع بطائق الانخراط وإحصاء المناضلات والمناضلين وتشكيل المكاتب المحلية والإقليمية، وما يرافق ذلك من انضباط حزبي سواء في عقد اجتماعات المكتب السياسي بشكل مستمر وتتبعه المستمر لمختلف القضايا المتعلقة بالساحة الوطنية وكذا للقضايا الداخلية الحزبية.